كليه الحقوق
قسم المالية العامة

دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم
دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

رسالة مقدمة لنيل درجة لدكتوراة في الحقوق

مقدمة من الباحث

عمرو أحمد السيد امبابى

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / سيد طه بدوى أستاذ ورئيس قسم المالية العامة ونائب مدير مركز التحكيم – كلية الحقوق – جامعة القاهرة.	**مشرفاً ورئيساً**
الأستاذ الدكتور / محمد رشدي إبراهيم مسعود أستاذ الاقتصاد والمالية العامة وعميد كلية الحقوق – جامعة جنوب الوادي	**عضواً**
السيد المستشار / أيمن الصاوي يوسف القباني نائب رئيس محكمة النقض	**عضواً**

١٤٤٦ هـ – ٢٠٢٤م

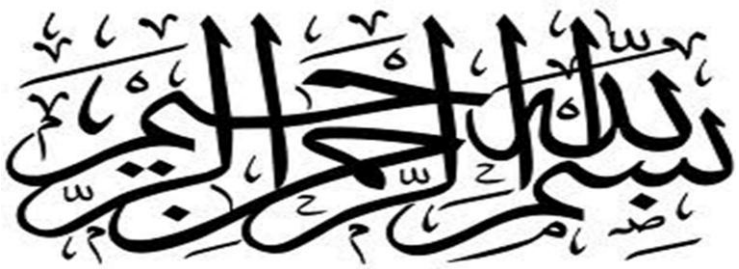

﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٥٣) وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ (٥٤) قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ(٥٥) وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦) ﴾

«صدق الله العظيم»

«سورة يوسف الآية ٥٣ : ٥٦»

الاهـداء

أهدي ثواب هذا العمل الذي أرجو أن يتقبله الله بقبول حسن إلى اللذين قال فيهما الله جل في عُلاه (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)

إلى أول من نطق بها اللسان، منبع الحب والحنان ، التي دعت لي طوال هذه السنين ...

والدتي الغالية

إلى نبراس حياتي، الذي جند حياته لتربيتي ، مُنير دربي ورمز افتخاري ...

والدي الكريم

إلى أسرتي الكريمة، زوجتي العزيزة ، وأبنائي قرة عيني أحمد ومريم حفظهم الله جميعاً ...

إلي أحبتي وإخوتي

أُهدي إليكم هذا العمل المُتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي بشكره تدوم النعم وتزداد، فهو القائل جل في عُلاه (لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) فلك الشكرربي ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك العظيم وسلطانك ،فأنت أحق من يُشكر ويُحمد مامننعمة إلاأنت منعمها ،ذلك أنك إذا أردت شيئاً فإنما تقول له كن فيكون ،فالحمد والشكر لله أولاً وأخيراً.

ومن باب الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم، أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان إلى المشرف على هذه الأطروحة أستاذي الفاضل السيد الأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي أ. ورئيس قسم المالية العامة ونائب مدير مركز التحكيم بالكلية علي تكرمه بالإشراف على رسالتي ، ولما لمسته من صدرٍ رحبٍ وتوجيهٍ سديدٍ ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل والذي منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة، ما شكّل لي إضافة كبيرة لبحثي، فقد بذل الكثير من الوقت والجهد في متابعة ما أقوم به، وتوجيهي إلى الأفضل، حتى خرج هذا البحث في هذه الصورة. وأسال الله العلى القدير أن يُثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء .

كما اتقدم بجزيل الشكر الى السيد الأستاذ الدكتور/ محمد رشدي ابراهيم مسعود أستاذ الاقتصاد والمالية العامة وعميد كلية الحقوق – جامعة جنوب الوادي لتفضل سيادته بقبول عضوية المناقشة على رسالتي، كي أنهل من فيض علمه واغترف من معرفته والتي ستكون- بلا شك- إضافة قيِّمة للرِّسالة، فلك منّا كلّ التّقدير على مجهود سيادتك وبذلك الجهد من أجلى لك منى كل الشكر والاحترام أستاذي الفاضل .

كما أتقدم بجزيل الشكر الى السيد المستشار / أيمن الصاوي يوسف القباني نائب رئيس محكمة النقض لتفضل سيادته بقبول عضوية المناقشة على رسالتي وهى بحق فرصة للاستزادة من علمة الغزير فلك منا كل الشكر على ما قدمته لنا وعرفاني لجهودك القيمة .. فجزاؤه الله عنى خيراً وأجزل الله له المثوبة والعطاء

وفى الختام أشكر كل من دعا لي بخير أو قدم لي مساعده على هذا العمل من الزملاء والاصدقاء المقربين والله أسأل أن يجزيهم عنى خير الجزاء.

مقدمة

تُعدُّ ظاهرة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء، والتي يعتبر الاقتصاد المصري من مجموعة الدول النامية، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يعبر عن ظاهرة نقدية بحتة، بل هو ناتج عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي أحياناً تترك أثارها علي اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. أي عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك بين الادخار والاستثمار ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فجوة الموارد المحلية، وأيضًا بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها من العملات الأجنبية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه أيضًا فجوة الموارد الأجنبية، لذلك فهو ظاهرة عالمية ويتميز بسرعة انتشاره وصعوبة السيطرة عليه.

كما يعتبر التضخم من القضايا الرئيسية التي تشغل فكر الاقتصادين وبالأخص في دول العالم الثالث والدول الأقل نمواً التي تطمح للتطور لتصبح في مصاف المجتمعات المتقدمة علميًا ومعرفيًا إذ إن الاقتصاد يعتبر المؤشر الرئيسي لتطور الدول ومقياس لتطور المجتمعات، ومن ثم فإن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات هذه البلدان ، وبالتالي سُبل علاج هذا التضخم، ويعتبر التضخم أحد المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي ، فشغل حيزًا كبيرًا في دراسات الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية نظرًا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنبًا إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأي اختلال في أداء النظام النقدي يُلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

وتعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبلوغ الأهداف المنشودة والمُحددة للسياسة الاقتصادية.

وقد تباينت تلك الدول من حيث الاستراتيجيات من أجل تحقيق ذلك بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملاً في الوصول إلى الاستراتيجية المُثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم، ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلا بمقدرات وموارد محدودة، فإنّه لابد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

ويُعدُّ الهدف الرئيسي للسياستين المالية والنقدية في غالبية الدول سواء المتقدمة منها أو النامية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ حيث أن التذبذب الشديد في المستوي العام للأسعار يؤثر سلبًا علي النشاط الاقتصادي فضلاً عن أهداف أخرى تتعلق بتحقيق زيادة معدلات مرتفعة من نمو النتائج، وذلك من خلال دور السياسة النقدية في تبني السياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الانتاجي وجذب الاستثمارات من خلال تعبئة المدخرات وتوجيه الائتمان المصرفي للمشروعات الانتاجية وكذا الحفاظ علي استقرار أسعار العملات المحلية في مقابل العملات الأجنبية للحفاظ علي الاستقرار في المستوي العام للأسعار، وكذا تكوين حجم من احتياطي النقد الأجنبي الآمن الذي يسمح للدولة بتمويل الديون الخارجية وخدمتها وتمويل نفقات الواردات الخاصة بها[١].

فالسياسة النقدية في جمهورية مصر العربية تُعدُّ إحدى السياسات الاقتصادية – بجانب السياسة المالية – التي عادةً ما تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار العملة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاحتياطات الأجنبية. وتكمن أهمية السياسة المالية والنقدية في قدرتها على التحكم في المعروض النقدي وسعر الفائدة وسعر الخصم، الأمر الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، ويختلف أداء السياسات المالية والنقدية من دولة إلى دولة أخرى حسب متغيرات كل دولة.

وقد صدر في مصر قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣[٢]الملغى والذي نص على أن الهدف الأساسي والرئيسي للسياسات المالية والنقدية هو استقرار الأسعار، والذي يتقدم على غيره

([1]) Ormaechea, Santiago Acost, and David Coble, (2011), "Monetary transmission in Dollarized and Non Dollarized Economics: The Case of Chile, New Zealand, Peru and Uruguay", International Monetary Fund working paper, WP/11/87..

([٢]) كان يعهد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد القديم رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، وقد نصت المادة الخامسة من القانون على أن : (استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	**٥**
أهمية البحث	**١٠**
أهداف البحث	**١١**
أشكالية البحث	**١٢**
منهج البحث	**١٣**
خطة البحث	**١٤**
فصل تمهيدي **الاطارالنظري لدور السياستين المالية والنقدية في مكافحة التضخم**	**١٥**
المبحث الأول: السياسة المالية من المنظور الاقتصادي	**١٧**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها	**١٨**
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية	**١٨**
الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة المالي	**٢١**
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدواتها	**٢٦**
الفرع الأول: أهداف السياسة المالية	**٢٧**
الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية	**٣١**

المبحث الثاني: السياسة النقدية من المنظور الاقتصادي	**٣٧**
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية ومراحل تطورها	**٣٩**
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية	**٤٠**
الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية	**٤٢**
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها	**٤٧**
الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية	**٤٧**
الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية	**٥٣**
الباب الأول **ماهية التضخم وانعكاساته السلبية اقتصادياً واجتماعياً**	**٦١**
الفصل الأول : الإطار النظري للتضخم	**٦٤**
المبحث الأول: ماهية ظاهرة التضخم	**٦٦**
المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه	**٦٧**
المطلب الثاني: انواع التضخم	**٧١**
المبحث الثاني: تفسير ظاهرة التضخم وطرق قياسه	**٨٧**
المطلب الأول : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	**٨٨**
الفرع الأول : تفسير التضخم في الفكر الحديث	**٨٨**
الفرع الثاني : الإتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم	**٩٧**
المطلب الثاني : طرق قياس ظاهرة التضخم	**١٠٠**

الفصل الثاني الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم علي الاقتصاد المصري وس مكافحته	١١٠
المبحث الأول : الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للتضخم على الإقتصاد المصري	١١٢
المطلب الأول: الإنعكاسات الإقتصادية للتضخم	١١٣
الفرع الأول: أثر التضخم على توزيع الثروة والدخل	١١٤
الفرع الثاني: أثر التضخم على ميزان المدفوعات	١١٨
الفرع الثالث: أثر التضخم على الادخار والنمو الإقتصادي	١٢٦
الفرع الرابع : أثر التضخم على القدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية	١٣٠
المطلب الثاني: الإنعكاسات الإجتماعية للتضخم	١٣٢
المبحث الثاني : وسائل مكافحة التضخم	١٤٠
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم	١٤٢
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة التضخم	١٥٤
المطلب الثالث: دور الأدوات الأخرى في مكافحة التضخم	١٦١
الباب الثاني **فاعلية السياستين المالية والنقدية في علاج التضخم في الإقتصاد المصري**	١٧٣
الفصل الأول: ظاهرة الركود التضخمي والتغيرات الهيكلية المسببة له في الاقتصاد المصري	١٧٦
المبحث الأول: تشخيص ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري	١٧٩
المطلب الأول: ماهية ظاهرة الركود التضخمي	١٨١

الفرع الأول: مفهوم الركود التضخمي وأسبابه ومؤشرات قياسه	١٨٢
الفرع الثاني: آليات مواجهة ظاهرة الركود التضخمي	١٨٦
المطلب الثاني : تداعيات الركود التضخمي على الاقتصاد	١٩٣
المبحث الثاني: التغيرات الهيكلية المسببة للركود التضخمي في الإقتصاد المصري	٢٠٠
المطلب الأول: التغيرات الهيكلية المسببة للتضخم في الاقتصاد المصري	٢٠١
الفرع الأول :نمو الطلب الكلى بشكل يفوق النمو في العرض الكلى	٢٠٢
الفرع الثاني :عدم التناسب بين تغيير هيكل الطلب الكلي وتغير هيكل العرض الكلى	٢٠٦
المطلب الثاني: التغيرات الهيكلية المسببة للبطالة في الاقتصاد المصري	٢١٣
الفصل الثاني: رؤية مستقبلية للسياسة النقدية والمالية لمكافحة الاثار الناجمة عن التضخم في الاقتصاد المصري	٢٢٤
المبحث الأول: آثار السياسة النقدية والمالية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري	٢٢٦
المطلب الأول : آثار السياسة النقدية في علاج التضخم	٢٢٨
المطلب الثاني : آثار السياسة المالية كوسيلة رئيسية لمعالجة التضخم	٢٣٩
المبحث الثاني: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مكافحة التضخم (البرامج المقترحة)	٢٥٥
المطلب الأول :أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	٢٥٦
الفرع الأول: أسباب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	٢٥٧
الفرع الثاني: ضوابط تحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	٢٦٠

المطلب الثاني: وسائل مكافحة التضخم من خلال التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	**٢٦٥**
الفرع الأول : شروط تطبيق سياسة استهداف التضخُّم.	**٢٦٦**
الفرع الثاني : وسائل مكافحة التضخم من خلال التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	**٢٦٩**
الخاتمة	**٢٨٣**
النتائج	٢٨٥
التوصيات	٢٨٨
قائمة المراجع	**٢٩١**
الفهرس	**٣٢٥**